

Distr.: General
7 December 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والستون

6-17 آذار/مارس 2023

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: موضوع الاستعراض: التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات

استعراض تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضاً لتنفيذ الدول الأعضاء لاستنتاجات لجنة وضع المرأة المنفق عليها في دورتها الثانية والستين، المعقودة في عام 2018، بشأن التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات. وقد أجري الاستعراض في لحظة معقدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات. إذ لم يتبق سوى أقل من عقد على نهاية خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وها هو العالم يتخبط في التداعيات المشتركة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتكاليف المعيشة، وأزمات الغذاء والوقود، وحالات الطوارئ البيئية والمناخية. وتتعاكس آثار هذه الأزمات المتتالية بشكل غير متناسب على النساء والفتيات الريفيات، بما في ذلك زيادة تعرضهن



الرجاء إعادة استعمال الورق



للفقر المدقع. وما زالت الفجوات الجنسانية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين آخذة في الاتساع في المناطق الريفية، وما زالت النساء والفتيات الريفيات متخلفات عن الركب على نطاق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري بذل جهود إنمائية متجددة وهادفة، وإعادة تأكيد الحقوق، وتوظيف استثمارات مؤثرة واتخاذ إجراءات حازمة لإدخال تحويل في سبل كسب عيش النساء والفتيات الريفيات ورفاههن وقدراتهن على الصمود.

أولا - مقدمة

1 - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 4/2022 بشأن تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل، أن تجري اللجنة، في كل دورة، تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن موضوع من المواضيع ذات الأولوية لدورة سابقة، باعتباره موضوع استعراضها. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة تقريراً عن التقدم المحرز بشأن موضوع الاستعراض على الصعيد الوطني. ووفقاً لقرار المجلس 15/2020 بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة، سيكون موضوع الاستعراض الذي ستجريه اللجنة في دورتها السابعة والستين في عام 2023 "التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات"، وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثانية والستين، المعقودة عام 2018.

2 - ويتوخى هذا التقرير تقييم تنفيذ الدول الأعضاء للاستنتاجات المتفق عليها بشأن موضوع "التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات" على مدى السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك ما اتخذته من إجراءات في المجالات الواسعة التالية: تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛ وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتمكين النساء والفتيات الريفيات؛ وتعزيز الصوت الجماعي والدور القيادي وصنع القرار لجميع النساء والفتيات الريفيات. كما سيجري تناول آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحالات الطوارئ البيئية والمناخية وأزمات تكلفة المعيشة والغذاء والوقود على النساء والفتيات الريفيات.

3 - ويسترشد التقرير باستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماده (انظر E/CN.6/2020/3)، وبالمعلومات الواردة من الدول الأعضاء ودولة واحدة غير عضو⁽¹⁾ ومن مصادر أخرى، بينها تقارير الأمين العام عن التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 - وسيكون التقرير مشفوعاً بعروض تقدمها الدول الأعضاء طوعاً، في الدورة السابعة والستين للجنة، بشأن الدروس المستفادة والتحديات المصادفة وأفضل الممارسات.

ثانياً - سياق تطبيق الاستنتاجات المتفق عليها

5 - تعكس الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثانية والستين (انظر E/2018/27) توافقاً قوياً على سبل ووسائل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات. وهي تتضمن تدابير معيارية وسياساتية وبرنامجية محددة للتغلب على أشكال متعددة ومتقاطعة مستمرة من التمييز وعدم المساواة، بينها عدم المساواة بين الجنسين والحوالز الهيكلية التي تواجهها النساء والفتيات الريفيات، ولضمان إعمال حقوقهن ورفاههن وقدرتهن على الصمود.

(1) الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيسلندا، وبلغاريا، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، والسويد، وصربيا، وغواتيمالا، وغيانا، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، ولبنان، ومصر، والمكسيك، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وميانمار، والنمسا، ونيبال، والنيجر، وهندوراس، واليابان، واليونان، ودولة فلسطين.

- 6 - وتدعم الاتفاقيات والقرارات والصكوك المعيارية الاستنتاجات المتفق عليها وتنفيذها. وفي الإطار الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، دعت الدول الأعضاء إلى تحويل التنمية الريفية بغية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات. كما حثت على الاستثمار في المناطق الريفية في البلدان النامية من خلال الزراعة ومصائد الأسماك المستدامتين وتقديم الدعم إلى المزارعات والرعاة وصيادي الأسماك من النساء. إن التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لجميع أهداف التنمية المستدامة بطريقة مترابطة هو أمر ضروري، ولكن الأمر كذلك بشكل خاص بالنسبة إلى الهدف 1، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ والهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛ والهدف 5، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛ والهدف 13، اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛ والهدف 15، حماية النظم الإيكولوجية الأرضية وترميمها وتعزيز استخدامها المستدام.
- 7 - ومع ذلك، يبدو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 غير مرجح بشكل متزايد، ما يجعل الطموح المعرب عنه في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى⁽²⁾. ووفقاً للبيانات المتاحة، إن العالم لا يسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف 5 بحلول عام 2030؛ وإضافة إلى ذلك، فإن أقل من نصف البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز متاح. ومن المؤشرات (والمؤشرات الفرعية) الـ 18 للهدف 5، مؤشران فقط - يتعلقان بالمقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية وقوانين الحصول على قدم المساواة على الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية - قريبان من بلوغ الهدف على الصعيد العالمي، في حين أن 3 مؤشرات أخرى بالغة الأهمية للمساواة بين الجنسين - وهي الوقت الذي تقضيه النساء في الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر، واتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني - لا تزال بعيدة كل البعد عن بلوغ الهدف⁽³⁾.
- 8 - وشدد الأمين العام في تقريره عن استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 سنة (E/CN.6/2020/3)، على أهمية القيام، من خلال تحسين فرص الحصول على الموارد الإنتاجية، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والخدمات العامة، والبنية التحتية المستدامة، بمواجهة التحديات التي تصادفها المرأة الريفية وهي: مستويات الفقر غير المتناسبة، والأمية وأعباء الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر؛ ومدى التعرض للتدهور البيئي وتغير المناخ؛ وضرورة دعم سبل كسب عيشها وصمودها ورفاهها.
- 9 - وتدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبخاصة في المادة 14 منها، الدول الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة الريفية. وتقر التوصية العامة رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية بأن المرأة الريفية، سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو، تتضرر بشدة من الإقصاء الاقتصادي والسياسي، والفقر، وتغير المناخ والكوارث، وعدم القدرة على الاستفادة من البنى التحتية والخدمات والحماية الاجتماعية. وتشدد التوصية على أن سياسات التنمية الريفية لا تزال تغفل أولويات المرأة وحقوقها، بما في ذلك أولويات وحقوق المزارعات والمهاجرات المشتغلات بالزراعة.

(2) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.22.I.2).

(3) Ginette Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2022* (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2022).

10 - وتشير التوصية العامة رقم 37 (2018) بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ إلى أن نساء الأرياف والشعوب الأصلية يتضررن بشكل مباشر من الكوارث وتغير المناخ بحكم عملهن في إنتاج الغذاء واشتغالهن بالزراعة. كما أن قدرتهن على تحمل تبعات تغير المناخ تتأثر سلباً بعدم استفادتهن من الحياة المضمونة للأراضي وانخفاض جودة قطع الأراضي التي تتاح لهن، وبهجرة الرجال التي تضطرهن إلى تحمل أعباء العمل الزراعي وحدهن. ويزيد شح الموارد المتصل بالمناخ أيضاً من احتمال تعرضهن للعنف.

11 - وتدعو التوصية العامة رقم 39 (2022) بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية الدول الأطراف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية اللاتي يعشن في المناطق الريفية والنائية والحضرية، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء والوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة وتمكينهن من إعمال حقوقهن في المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والعامة؛ والتعليم؛ والعمل؛ والصحة؛ والثقافة؛ والأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية؛ والغذاء والمياه والبذور. وبيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

12 - ويعترف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية بأن للفلاحين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية حقوقاً فردية و/أو جماعية في الأرض، بما في ذلك الحق في الوصول إلى الأراضي والأجسام المائية والبحار الساحلية ومصادر الأسماك والمراعي والغابات، وفي استخدامها وإدارتها على نحو مستدام؛ وفي تحقيق مستوى معيشي لائق؛ وفي التنمية الثقافية؛ وفي أن يكون لهم مكان يعيشون فيه حياة آمنة وسلمية وكرامة. ويسلم كذلك بأنه ينبغي للفلاحات وغيرهن من النساء العاملات في المناطق الريفية أن يتمتعن دون تمييز بالحق على قدم المساواة مع الرجل في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية واستخدامها وإدارتها، وفي المعاملة المتساوية أو ذات الأولوية في مشاريع استصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وفي مشاريع إعادة التوطين في الأراضي.

13 - وسلّمت الجمعية العامة، في قرارها 300/76 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما يشكله فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر والتدهور البيئي والتنمية غير المستدامة من خطر على تمتع الأجيال الحالية والمقبلة، ولا سيما النساء والفتيات، بحقوق الإنسان، وبأهمية اتخاذ إجراءات مراعية للمنظور الجنساني وبالدور القيادي للنساء والفتيات وباتخاذهن للقرار ومشاركتهن في حفظ البيئة.

14 - وفي عام 2020، زاد الفقر العالمي للمرة الأولى منذ عقدين بسقوط 90 مليون شخص في براثن الفقر المدقع غداة الجائحة⁽⁴⁾. وفي عام 2021، تعمّق الفقر الناجم عن الجائحة مع عودة ظهور الفيروس في موجات، ونقص التلقيح العالمي، وارتفاع مستويات الديون، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والخسائر الهائلة في الوظائف وسبل كسب العيش، وبخاصة بين النساء العاملات في الاقتصاد غير النظامي، وضعف أنظمة الحماية الاجتماعية التي تركت أفقر الناس دون حماية. وازدادت أوجه عدم المساواة بين البلدان ودخلها وتباينت معدلات التعافي بين البلدان الغنية والفقيرة، مع تفاقم الفقر بين أفقر الناس⁽⁵⁾.

(4) Yonzan, Daniel Gerszon Mahler and Christop Lakner, "Global poverty in the 2020s is on a new, worse course", World Bank Blogs, 14 October 2022

(5) Carolina Sánchez-Páramo and others, "COVID-19 leaves a legacy of rising poverty and widening inequality", World Bank Blogs, 7 October 2021

وفي عام 2022، تفاقم الآثار المستمرة للجائحة والتعافي الاقتصادي المتعثر في العديد من البلدان بسبب ارتفاع معدل التضخم وآثار الحرب في أوكرانيا، ما قد يؤدي إلى سقوط ما يراوح بين 75 و 95 مليون شخص إضافي في براثن الفقر المدقع. وبانت قدرة الحكومات في البلدان النامية على التخفيف من حدة هذه الآثار المجتمعة والمكثفة بتطبيق تدابير الحماية الاجتماعية محدودة بسبب تقلص هامش التصرف في المجال المالي الناجم عن تلبية مستلزمات مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها وتكاليف المعيشة وأزميتي الغذاء والدواء⁽⁶⁾.

15 - وتشير التوقعات إلى أنه بحلول نهاية عام 2022، سيعيش نحو 383 مليون امرأة وفتاة في فقر مدقع مقارنة بـ 368 مليون رجل وفتى. ويعيش نحو 63 في المائة من هؤلاء النساء والفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأكثر من 21 في المائة في وسط آسيا وجنوب آسيا. وما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حاسمة، فإن عدد النساء والفتيات اللاتي سيعشن في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام 2030 سيفوق مثيله لعام 2022⁽⁷⁾.

16 - وحتى عام 2021، كان 43 في المائة من سكان العالم⁽⁸⁾، أو ما يفوق 3 مليارات شخص، يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش 80 في المائة من أفقر الناس في المناطق الريفية. ويعتمد ما يقدر بـ 2,5 مليار شخص على سبل كسب العيش الزراعية⁽⁹⁾. ويعيش نحو 1,5 مليار شخص، هم فقراء في الغالب، في أسر من صغار المالكين معرضة بدرجة عالية للضعف إزاء الصدمات الاقتصادية والبيئية والمناخية⁽¹⁰⁾ وللاضطرابات في سلاسل الإمداد وللزيادات غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا؛ وكانت لهذه الآثار آثار مجنسة غير متناسبة، ما زاد من تخلف النساء والفتيات الريفيات عن الركب⁽¹¹⁾.

(6) Daniel Gerszon Mahler and others, “Pandemic, prices, and poverty”, World Bank Blogs, 13 April 2022.

(7) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals* (انظر الحاشية 3).

(8) البنك الدولي، سكان الريف (النسبة المئوية من مجموع السكان). متاح عبر الرابط <https://data.worldbank.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS>.

(9) International Food Policy Research Institute, *2019 Global Food Policy Report* (Washington, D.C., 2019).

(10) International Food Policy Research Institute, *Global Food Policy Report 2020: Building Inclusive Food Systems* (Washington, D.C., 2020)؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، سلسلة حالة العالم، الفاو (روما، 2022).

(11) UN-Women, “Global gendered impacts of the Ukraine crisis on energy access and food security and nutrition”, policy paper, 2022; Jade Cochran and others, “Addressing the economic fallout of COVID-19: pathways and policy options for a gender-responsive recovery”, Policy Brief No. 15, 2020; Celine Salcedo-La Viña, Ruchika Singh and Natalie Elwell, “Rural women must be at the heart of COVID-19 response and recovery”, commentary, World Resources Institute, 21 September 2020.

17 - بيد أنه حتى قبل بدء أزميتي كوفيد-19 وأوكرانيا بوقت طويل، كانت النساء والفتيات الريفيات أكثر عرضة لخطر تزايد الفقر وانعدام الأمن الغذائي والعنف والإقصاء في سياق الآثار المتفاقمة لحالات الطوارئ البيئية والمناخية، والآثار المتبقية التي خلفها الركود الكبير⁽¹²⁾ ولتجذر ما يواجهنه من أشكال تمييز متعددة ومتداخلة على أساس الجنس والسن والدخل ومكان الإقامة والوضع العائلي وبسبب وضعهن كربة أسرة والانتماء العرقي و/أو الإثني ووضعهن الثقافي وانتمائهن إلى الشعوب الأصلية وميولهن الجنسية وهوياتهن الجنسية، وبسبب كونهن مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو ذوات إعاقة أو مهاجرات أو لاجئات أو مشردات داخليا⁽¹³⁾. وأظهر كل مؤشر تقريبا من المؤشرات الجنسية والإنمائية العالمية تتوفر عنه بيانات تخلف النساء الريفيات عن الرجال الريفيين ونساء المدن⁽¹⁴⁾.

18 - ولا تزال هذه الأوجه الراسخة من عدم المساواة بين الجنسين والحوازر الهيكلية والأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية تضع النساء والفتيات الريفيات في وضع غير مؤاتٍ للغاية. فقد تفاقم المشاكل التي طال أمدتها المتمثلة في جملة أمور منها العنف والممارسات الضارة وزواج الأطفال، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر بشكل مفرط، والطلب على العمالة الزراعية، في ظل الأزمات المتتالية سواء كانت مناخية أو ناجمة عن النزاع وغلاء المعيشة⁽¹⁵⁾. ومع ذلك، فإن احتمال تلقي النساء والفتيات الريفيات الدعم الذي يحتجنه بسبب افتقارهن إلى الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المناطق الريفية والنائية هو احتمال ضئيل جدا⁽¹⁶⁾. كما أن أوجه التفاوت في كفاية الحماية الاجتماعية وجودتها مذهلة بين المناطق الريفية والمُدنية إذ تحظى النساء والفتيات الريفيات بأقل قدر من التغطية⁽¹⁷⁾. وزادت الأعباء الملقة على عاتق المرأة في عملها سواء كان مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر في مجال الرعاية لمواجهة الأزمات - أي رعاية الأطفال والمرضى والمسنين - زيادة حادة بشكل خاص في المناطق الريفية بسبب محدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية وخدمات الرعاية وعلى المياه النظيفة والمأمونة والميسورة التكلفة، وخدمات الصرف الصحي والطاقة⁽¹⁸⁾.

(12) Isabel Ortiz and Matthew Cummins, "The austerity decade 2010–20", *Social Policy and Society*, vol. 20, no. 1, (January 2021), pp. 142–157.

(13) UN-Women, *Progress of the World's Women 2015–2016: Transforming Economies, Realizing Rights* (New York, 2015).

(14) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة: تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي (روما، 2016)، الصفحة 49.

(15) UN-Women, *World Survey on the Role of Women in Development 2019: Why Addressing Women's Income and Time Poverty Matters for Sustainable Development*, *World Survey on the Role of Women in Development* (New York, 2019); UN-Women, "Global gendered impacts of the Ukraine crisis" (انظر الحاشية 11)؛ الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022 (انظر الحاشية 2).

(16) UN-Women, "COVID-19 and violence against women and girls: addressing the shadow pandemic", Policy Brief No 17, 2020.

(17) International Labour Organization (ILO), *World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads – In Pursuit of a Better Future* (Geneva, 2021).

(18) UN-Women, "COVID-19 and the care economy: immediate action and structural transformation for a gender-responsive recovery", Policy Brief No. 16, 2020.

19 - ورغم إحراز بعض التقدم بين عامي 2015 و 2020 في نسبة استخدام مياه الشرب المدارة بشكل مأمون التي ارتفعت من 70 إلى 74 في المائة من سكان العالم، كان مليارا شخص لا يزالون يفتقرون إلى هذه الخدمة عند تفشي الجائحة، بينهم 1,2 مليار شخص يفتقرون حتى إلى الخدمة الأساسية المتمثلة في توفير المياه الصالحة للشرب، يعيش 80 في المائة منهم في المناطق الريفية ونصفهم في أقل البلدان نمواً⁽¹⁹⁾. وكانت للارتفاع الحاد لتكاليف النفط والغاز بسبب الحرب في أوكرانيا آثار بالغة الضرر على افتقار النساء والفتيات إلى الطاقة وعدم حصولهن على الطاقة على قدم المساواة مع الرجل المسجل أصلاً. وتسببت التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في فقدان العديد من البلدان النامية، شملت 15 مليون أفريقي جنوب الصحراء الكبرى، القدرة على الحصول على الطاقة التي لم تتمكن من الحصول عليها إلا مؤخراً. ومن تبعات الجائحة أيضاً عدم تمكن الكثير من الناس من دفع ثمن الوقود الحديث، بما في ذلك الوقود للطهي النظيف⁽²⁰⁾. وعلى هذا النحو، أصبحت مسؤوليات الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر للنساء والفتيات الريفيات خلال جائحة كوفيد-19 والجفاف الناجم عن تغير المناخ أعباء لا يمكن تحملها.

20 - إن ما يقدر بـ 345 مليون شخص في 82 بلدا يواجهون أو يُحتمل بدرجة كبيرة أن يواجهوا انعداماً حاداً في الأمن الغذائي في عام 2022، بزيادة تناهز 200 مليون شخص عن مستويات ما قبل الجائحة. ويواجه 50 مليون شخص مستويات طارئة أو أسوأ جراء انعدام الأمن الغذائي الحاد في 45 بلدا بسبب التصاعد المستمر لتكاليف الغذاء والوقود والأسمدة غذاء الحرب في أوكرانيا وتسارع وتيرة تغير المناخ⁽²¹⁾. والمهم بشكل خاص هو اتساع الفجوة بين الجنسين في حالات انعدام الأمن الغذائي التي زادت من 1,7 في المائة عام 2019 إلى أكثر من 4 في المائة عام 2021 حيث تعاني النساء (31,9 في المائة) بشكل معتدل أو حاد من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بـ 27,6 في المائة لدى الرجال، ما يعني أن النساء هن أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي من الرجال على الصعيد العالمي وعبر المناطق الإقليمية⁽²²⁾. وفي عام 2022، زاد عدد النساء اللواتي ساعدهن برنامج الأغذية العالمي بسبب انعدام الأمن الغذائي بنسبة الضعفين تقريباً⁽²³⁾.

21 - ورغم الأهمية الحيوية التي يتسم بها عمل صغار المزارعين ومنتجي الأغذية في المناطق الريفية، فإنهم يعانون من حالات ضعف مستمر تزايدت حدتها في أوقات الأزمات وجراء ارتفاع الأسعار. فدخل صغار المزارعين غير مستقر، ودخل صغار المزارعات غير مستقر بشكل خاص. وفي نصف البلدان الـ 42 التي تتوفر عنها بيانات، ورغم تشابه مستويات إنتاجية منتجي الأغذية النساء والرجال، فإن متوسط الدخل السنوي لوحدات الإنتاج الغذائي التي ترأسها امرأة هو أدنى بما يراوح بين 50 في المائة و 70 في المائة من مثيله لوحدات الإنتاج الغذائي التي يرأسها رجل⁽²⁴⁾، وقد يكون ذلك نتيجة لسهولة حصول الرجال عموماً بقيمة أعلى على المحاصيل والأصول وسهولة وصولهم إلى الأسواق⁽²⁵⁾.

(19) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022 (انظر الحاشية 2).

(20) UN-Women, "Global gendered impacts of the Ukraine crisis" (انظر الحاشية 11).

(21) World Food Programme, "WFP global operational response plan 2022", Update #5, June 2022.

(22) منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2022 (انظر الحاشية 10).

(23) United Nations Global Crisis Response Group on Food, Energy and Finance, "Global impact of war in Ukraine: energy crisis", Brief No. 3, August 2022.

(24) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022 (انظر الحاشية 2).

(25) Agnes R. Quisumbing and Cheryl R. Doss, "Chapter 82 – Gender in agriculture and food systems," in *Handbook of Agricultural Economics*, vol. 5, 2021, pp. 4481–4549.

22 - ولا تزال القوانين والسياسات والأعراف الاجتماعية التمييزية تعوق المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل للمرأة الريفية في اقتصادها ومجتمعها، ولا سيما أوجه عدم المساواة الكبيرة بين الجنسين في حيازة الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية وفي استخدامها والتحكم فيها. ومع أن الفجوات في البيانات تحول دون الركون إلى البيانات المعممة، فإن النمط الذي يبرز عبر البلدان يبين أن الأراضي التي تملكها النساء هي باستمرار أقل من تلك التي يملكها الرجال، بغض النظر عن كيفية تصوّر الملكية، وفي كثير من الحالات تكون الفجوات بين الجنسين كبيرة جداً. وتشكل الأطر القانونية والسياساتية التي تنظم الحقوق في الأراضي والممتلكات والميراث والحصول عليها ركائز أساسية لسبل كسب عيش المرأة الريفية ورفاهها وقدرتها على الصمود، ولكنها كانت بطيئة في التغيير⁽²⁶⁾. وعلى الصعيد العالمي، يشغل ربع النساء العاملات في الزراعة بما في ذلك الحراثة وصيد الأسماك⁽²⁷⁾، ولا تزال الزراعة أهم قطاع للعمالة بالنسبة إلى النساء في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ومع ذلك، تشكل المرأة أقل من 15 في المائة من مالكي الأراضي الزراعية على الصعيد العالمي، وإن كانت هذه النسبة تتفاوت بين المناطق الإقليمية⁽²⁸⁾. ويشير تحليل أحدث عهدا إلى أنه في 30 من 36 بلدا تتوفر عنها بيانات، أقل من 50 في المائة من النساء يملكن أو يتمتعن بحيازة مضمونة للأراضي الزراعية؛ وفي 20 من هذه البلدان، تقل هذه النسبة عن 30 في المائة. وفي 28 من 36 بلدا، كان عدد الرجال الذين يملكون أراضي زراعية أو يتمتعون بحقوق فيها يفوق مثيله لدى النساء⁽²⁹⁾.

23 - ولا تتمتع النساء إلا بثلاثة أرباع الحقوق القانونية للرجال في 190 بلدا. وحقوق الملكية للمرأة مقيدة في 76 اقتصادا، ومعدلات حقوق الملكية للمرأة هي أدنى بكثير منها لدى الرجال في 41 اقتصادا من اقتصادات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مع وجود تباينات أكبر في المناطق الريفية والمناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر. ولا تتمتع الزوجات الباقيات على قيد الحياة والأزواج الباقون على قيد الحياة بحقوق متساوية في الميراث في 43 اقتصادا، ما يعني أن الأرامل غالبا ما يجردن من ممتلكاتهن ويتركن معدمات عند وفاة الزوج. وعلاوة على ذلك، لا تتمتع البنات بنفس حقوق الميراث التي يتمتع بها الأبناء في 42 اقتصادا⁽³⁰⁾.

24 - وأظهر تحليل لمعلومات مستقاة من 180 بلدا أن 164 بلدا يعترف صراحة بحقوق المرأة في امتلاك الأراضي واستخدامها واتخاذ القرارات بشأنها على قدم المساواة مع الرجل. ومع ذلك، فإن 52 بلدا فقط يضمن هذه الحقوق في القانون والممارسة، ما يعني أن النساء والرجال يتمتعون بحقوق متساوية في امتلاك الأراضي واستخدامها والتحكم فيها في 29 في المائة فقط من البلدان التي شملتها الدراسة. وتعاني المرأة من قيود في المطالبة بأصول الأراضي وحمايتها بسبب القوانين والممارسات العرفية أو الدينية

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and UN-Women, (26) *Realizing Women's Rights to Land and Other Productive Resources*, 2nd ed. (New York and Geneva, 2020).

World Bank, *Employment in agriculture, female (% of female employment)* (27) <https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS>

FAO, "The gender gap in land rights", policy brief, 2018 (28)

FAO, *Tracking Progress on Food and Agriculture-related SDG Indicators 2022* (Rome, 2022) (29)

World Bank, *Women, Business and the Law 2022* (Washington, D.C., 2022) (30)

أو التقليدية في 62 في المائة من البلدان، وأما في نسبة الـ 9 في المائة المتبقية من البلدان، فلا تتمتع المرأة بنفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجل في امتلاك الأراضي أو استخدامها أو التحكم فيها⁽³¹⁾.

25 - وقُطعت أشواط طويلة على الصعيد العالمي في العقدين الماضيين نحو تحقيق تكافؤ الجنسين في التعليم، وهو هدف كان على وشك التحقيق قبل أن تؤدي الآثار غير المتوقعة للجائحة إلى حمل 1,6 مليون متعلم على مغادرة المدرسة وإلى جعل ما يقدر بـ 11 مليون فتاة عرضة لخطر عدم العودة إليها، إضافة إلى 130 مليون فتاة كن أصلاً خارج المدرسة. ولا تزال الفجوات بين الجنسين تمثل مشكلة في بعض المناطق (مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) كما انعكس مسار التقدم المحرز في بعض البلدان (مثل أفغانستان)⁽³²⁾. وتُركت الفتيات من أفقر الأسر المعيشية وفي المناطق الريفية خلف الركب. ويراجح الفرق في معدلات إتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي بين أفقر الفتيات الريفيات وأغنى الفتيات في المدن بين 11,5 و 72,2 في المائة في 29 بلدا تتوفر عنها بيانات حديثة. ولا تتعرض فرص الفتيات الريفيات لإتمام التعليم الابتدائي والثانوي للخطر بسبب الفقر فحسب، بل أيضا بسبب الأعباء الإضافية مثل الحاجة إلى قضاء وقت ثمين على الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر والافتقار إلى مياه الشرب المحسنة أو الكهرباء في أسرهن⁽³³⁾.

26 - وما برحت الفجوة الرقمية بين الجنسين في المناطق الريفية تقيد إمكانية حصول النساء والفتيات الريفيات على التعليم من بُعد، والخدمات المالية الرقمية وخدمات الإرشاد الزراعي والمعلومات المنقذة للحياة خلال الأزمات⁽³⁴⁾. بيد أن الأدلة لا تدل بشكل قاطع على إحراز أي تقدم في تعميم التكنولوجيا الرقمية عليهن. وحتى عام 2021، كانت الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية انخفضت إلى 6 في المائة بعد ركودها عند 9 في المائة عن عام 2011، وهو تحسن قد يعزى إلى الزيادة في اعتماد الخدمات المالية الرقمية خلال جائحة كوفيد-19 مع أنه بين أصحاب الحسابات في البلدان النامية من المرجح أن يكون الرجال أكثر استخداما للمدفوعات الرقمية من النساء بنسبة متوسطة 6 في المائة. وتميل ملكية الحسابات إلى أن تكون أقل في المناطق الريفية منها في المناطق المُنمية في البلدان النامية، ومعظم البالغين الذين لا يتعاملون مع المصارف في المناطق الريفية هم من النساء⁽³⁵⁾.

27 - وتبلغ الفجوة بين الجنسين في ملكية الهواتف الخلوية التي تمكن المرأة الريفية من الوصول مثلا إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات الإرشادية والمعلومات المتعلقة بالممارسات والحلول الزراعية المقاومة للمناخ، 13 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 19 في المائة في جنوب

Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), *SIGI 2019 Global Report: Transforming Challenges into Opportunities*, OECD Social Institutions and Gender Index Series (Paris, 2019); E/2022/55

United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO), *Gender Report: Deepening the Debate on Those Still Left Behind*, Global Education Monitoring Report 2022 (Paris, 2022); UNESCO, *When Schools Shut: Gendered Impacts of COVID-19 School Closures* (Paris, 2021)

Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals* (انظر الحاشية 3).

GSMA, *Connected Women: the Mobile Gender Gap Report 2020* (London, 2020)

Asli Demirgüç-Kunt and others, *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19* (Washington, D.C., World Bank, 2022)

آسيا. وفي ما يتعلق باستخدام الإنترنت عبر الهاتف الخليوي، تبلغ الفجوات بين الجنسين أعلى مستوياتها بنسبة 37 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 41 في المائة في جنوب آسيا. ويبدو أن هذه الفجوات بين الجنسين في امتلاك الهاتف الخليوي واستخدام الإنترنت عبر الهاتف الخليوي هي الأوسع في المناطق الريفية وبين من تُسجّل في أوساطهم مستويات منخفضة في الإلمام بالقراءة والكتابة، وأصحاب الدخل المنخفض، ومن تزيد أعمارهم عن 55 سنة، والأشخاص ذوي الإعاقة، ما يشير إلى القوة الراسخة التي يتسم بها كل من التمييز بين الجنسين والأعراف الاجتماعية غير المنصفة وإلى ضرورة التغلب عليهما⁽³⁶⁾.

28 - وفي هذا السياق الحافل بالتحديات، تصبح الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثانية والستين للجنة وإجراءاتها الموصى بها لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية حسنة التوقيت وعاجلة.

ثالثا - جهود التنفيذ على الصعيد الوطني

29 - ما برحت الدول الأعضاء تبذل جهودا متضافرة لتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها منذ اعتمادها في عام 2018، في ضوء الظروف التي أملتتها أزمة كوفيد-19 والمناخ في كثير من الحالات، استنادا إلى التقارير الواردة الـ 52. وقُدمت أمثلة على الممارسات الجيدة والوسائل المبتكرة التي أثبتت جدواها لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات. وعليه، فإن التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو مراعي للمنظور الجنساني والاستراتيجيات والأطر الوطنية ذات الصلة بالنساء والفتيات الريفيات يتسمان بأهمية بالغة في هذا الصدد.

ألف - تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية

30 - تشدد الاستنتاجات المتفق عليها على الحاجة إلى تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات القائمة تمهيدا لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والتمتع الكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهن. وتدعو الاستنتاجات المتفق عليها إلى وضع هذه الأطر لتعزيز وحماية تمتع النساء والفتيات الريفيات بحقوق الإنسان، والقضاء على الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف ضدهن، وضمان المساواة في حقوقهن وحصولهن على الموارد الطبيعية والاقتصادية والإنتاجية.

31 - وقد أحرزت غالبية الدول الأعضاء المبلّغة تقدما كبيرا في النهوض بالمساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز الجنساني من خلال إصدار أو تعزيز قوانين وأطر سياساتية وطنية تشمل المناطق الريفية (الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وألبانيا، وآيسلندا، وبلغاريا، وبنما، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتركيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وسلوفينيا، والسويد، وصربيا، وغواتيمالا، وغيانا، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وميانمار، والنمسا، ونيبال، والنيجر، وهندوراس، واليابان، واليونان).

(36) GSMA, *Connected Women: the Mobile Gender Gap Report 2021* (London, 2021); GSMA, *Connected Women: the Mobile Gender Gap Report 2022* (London, 2022).

32 - وقد ركزت تحديداً دول أعضاء عدة على النساء والفتيات الريفيات ضمن هذه الأطر الواسعة. ففي البوسنة والهرسك، تنص خطة العمل الثالثة للمسائل الجنسانية (2018-2022) والآلية المالية المصاحبة لها على أحكام لتعزيز المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية من خلال ضمان الصحة الكافية والظروف المعيشية والحماية الاجتماعية ومنع العنف الجنساني والتصدي له مع توفير الخدمات للضحايا والناجين. ويرتكز البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل (2020-2024) في المكسيك على الحق في بيئة صحية وعلى الرفاه والتنمية مع استراتيجيات وإجراءات محددة تتعلق بحقوق النساء والفتيات الريفيات. وتعترف السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين (2019) في بيرو بأن التمييز الهيكلي ضد المرأة بكل تنوعها بما في ذلك الريفيات ونساء الشعوب الأصلية والمستيزو والنساء المتحدرات من أصل أفريقي، هو مشكلة عامة يجب التصدي لها.

33 - كما أولي الاعتبار في الأطر الوطنية لسكان الريف المتنوعين جنسانياً. ويهدف برنامج زرع بذور المساواة في الأرجنتين، المدمج في خطة المساواة في التنوع (2021-2023)، إلى تحويل العوامل الهيكلية التي تديم وتعيد إنتاج أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية وإلى ضمان تحقيق التنمية الكاملة للنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في السياقات الريفية من منظور متعدد الجوانب ومتعدد الثقافات ونابع من حقوق الإنسان. وفي كولومبيا، اعتمد قطاع الزراعة ومصادر الأسماك والتنمية الريفية إطار السياسة العامة المنشأ بموجب المرسوم 762 (2018) لضمان الممارسة الفعالة لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية المتنوعة؛ وجرى توحيد خطة عمل قطاعية للفترة 2020-2022 والعمل جارٍ على رصدها.

34 - وفي ما يتعلق بالأطر المعيارية والسياسات الخاصة بالنساء والفتيات الريفيات، في النمسا، تحظر المادة 134 من قانون العمل الزراعي (2021) التمييز بين الجنسين في التقدم الوظيفي والترقيات؛ وفي حالات التمييز ضد المرأة، يكون رب العمل ملزماً بدفع تعويض مالي عن الأضرار المهنية والشخصية. وشاركت سلوفينيا في مؤتمر وزاري دولي حول المرأة ووضعها في المناطق الريفية (2021) اعتمد إعلاناً بشأن أهمية المساواة في الحقوق والتنمية للمرأة في المناطق الريفية الأوروبية. وفي السويد، أكد برنامج التنمية الريفية (2014-2020) على أن الرجال والنساء في قطاع الزراعة يتمتعون بحقوق وظروف وإمكانات متساوية للعيش والعمل في المناطق الريفية.

35 - وقد أدت القوانين والسياسات والممارسات التمييزية إلى تهميش النساء والفتيات الريفيات في ما يتعلق بالحقوق في الموارد الطبيعية والاقتصادية والإنتاجية والوصول إليها. وقامت الدول الأعضاء بخطوات لمعالجة هذا التمييز بين الجنسين، لا سيما في ما يتعلق بحقوق المرأة في الملكية والميراث والأرض وضمان الحياة. وفي كوت ديفوار، رُسخ القانونان 570-2019 و 573-2019 حقوق الميراث للنساء والفتيات. ودعمت لحقوق النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية، أصدرت غواتيمالا دليل عمليات لسياسة تسهيل حصول الفلاحات ونساء المايا وزينكا وغاريغونا وميستيزا على الأراضي والأصول الإنتاجية الأخرى (2018). وتهدف سياسة الأراضي الريفية (2021) في النيجر إلى توفير المساواة في الوصول وضمان الحياة للنساء والشباب والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي المكسيك، أدى مشروع "نساء من أجل ضمان الحصول على الأراضي" إلى الاعتراف بالحقوق وصكوك الأراضي الزراعية لنحو 4 000 امرأة ريفية ومن الشعوب الأصلية. وفي إسبانيا، سجلت الحكومة أكثر من 1 000 صك ملكية مشترك للأراضي الزراعية مقترن بإعانات لدعم مشاركة المرأة الريفية ودورها القيادي اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2022. وتستهدف السياسة الوطنية لاختيار المستفيدين وتوزيع الأراضي (2020) في جنوب إفريقيا عدم المساواة

بين الجنسين في ملكية الأراضي من خلال العمل على تخصيص 50 في المائة من الأراضي الزراعية تمهيدا لإعادة توزيعها على صغار المزارعات، و 40 في المائة على الشباب و 10 في المائة على الأشخاص ذوي الإعاقة.

36 - وفي ما يتعلق بالموارد الاقتصادية والإنتاجية، تقدم الاستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان (2020-2025) المساعدة الفنية إلى المرأة الريفية للحصول على القروض والتمويل. وفي المكسيك، يسرت الوكالة الوطنية للتنمية المالية للزراعة والتنمية الريفية والغابات ومصايد الأسماك تقديم قروض إلى 218 069 امرأة في عام 2021 و 59 854 امرأة إضافية اعتبارا من تموز/يوليه 2022.

37 - ويؤثر التعاون الإنمائي الدولي تأثيرا كبيرا على تعزيز حقوق المرأة الريفية في الموارد ووصولها إليها. وبالنسبة إلى ألمانيا، تشكل المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا في 80 في المائة من المشاريع الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة والتنمية الريفية. وأسهم دعم ألمانيا للائتلاف الدولي للأراضي والمبادرة المتعلقة بالحقوق والموارد وانتلاف العمل المعني بالعدالة والحقوق الاقتصادية التابع لمنندى جيل المساواة، في زيادة الجهود الرامية إلى ضمان حقوق المرأة الريفية في الأراضي والموارد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبرنامجها العالمي "سياسة الأراضي المسؤولة"، في دعم مشاركة المرأة في صنع القرار وفي التوعية بقضايا الأراضي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصص برنامج التعاون الإنمائي النمساوي أكثر من 61 مليون يورو لمبادرات تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات الريفيات في الموارد ومشاركتهن ودورهن القيادي وصحتهن الجنسية والإنجابية ورفاههن البدني والنفسي.

38 - وجرى سن وتعزيز وإنفاذ قوانين وسياسات للقضاء على العنف الأسري والعنف والتحرش الجنسيين، والعنف الجنساني ضد النساء والفتيات، وتوفير سبل انتصاف ووسائل جبر مناسبة (أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وبنن، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وغواتيمالا، وغيانا، وقيرغيزستان، وكندا، وكوت ديفوار، ولبنان، ومصر، والمكسيك، وموريشيوس، وميانمار، والنمسا، وهندوراس، ودولة فلسطين). وفي جنوب أفريقيا، صودق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190) في عام 2022، لينضم هذا البلد بذلك إلى 22 دولة عضوا أخرى في هذا الصدد.

39 - وجميع هذه القوانين والسياسات والمبادرات تقريبا هي وطنية في نطاقها ومن شأنها، بصفتها هذه، أن تشمل النساء والفتيات في المناطق الريفية؛ غير أن معظم الدول الأعضاء لم يتناول تحديدا العنف الجنساني ضد النساء والفتيات والأشخاص المتنوعين جنسانيا في المناطق الريفية. ويثير هذا الأمر قلقا خاصا لأن الأدلة تشير إلى أن النساء والفتيات الريفيات قد يكنّ عرضة بدرجة أكبر لكل أشكال العنف، بما فيها زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وغير ذلك من الممارسات الضارة. والبيانات المتاحة نادرة ولكنها مثيرة للجزع. ففي كندا مثلا معدلات عنف العشير الذي تتعرض له المرأة الريفية، على النحو المبلغ عنه من الشرطة، هي أعلى بنسبة 75 في المائة مقارنة بنساء المدن، وأعلى بسبعة أضعاف من معدلات رجال المدن، وأعلى بـ 3,5 أضعاف من معدلات رجال الريف؛ ومعدلات جرائم العنف بين النساء الريفيات، على النحو المبلغ عنه من الشرطة، هي أعلى بنسبة 56 في المائة من المعدل الوطني⁽³⁷⁾.

(37) Robert Nonomura and Linda Baker, "Gender-based violence in rural, remote and northern communities", *Learning Network*, No. 35, London, Ontario, Centre for Research and Education on Violence Against Women and Children, 2021.

40 - ويشير تقرير كندا إلى وضع خطة عملها الوطنية لإنهاء العنف الجنساني التي من المتوقع أن تعترف بأن نساء الشعوب الأصلية، والنساء السود والنساء غير البيض، وغير الثنائي الجنس، والمتنوعي الجنس، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية، وذوي الروحين، ومن يعيشون في المجتمعات الشمالية والريفية والناحية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين والوافدين واللجئيين سواء كانوا لا يتمتعون بوضع قانوني أو من ذوي الوضع المؤقت، والأطفال والشباب والمسنين، يعانون من معدلات عالية من العنف الجنساني وبأن تقاطع اثنتين أو أكثر من هذه الخصائص يضاعف خطر التعرض لهذا العنف⁽³⁸⁾.

41 - والنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية والأشخاص المتنوعون جنسانيا المدافعون عن حقوق الإنسان هم عرضة لخطر شديد بالعنف. وعلى الصعيد العالمي، يعاني المدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية وعن الأرض والبيئة من أكبر قدر من الانتهاكات (14,5 في المائة من مجموع الحالات المبلغ عنها في عام 2021، يليهم المدافعون عن حرية التعبير وحركات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى) ومن أعمال القتل (نحو 60 في المائة من 358 مدافعا عن حقوق الإنسان جرى الإبلاغ عن قتلهم في عام 2021)⁽³⁹⁾.

باء - تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية لتمكين جميع النساء والفتيات الريفيات

42 - تدعو الاستنتاجات المتفق عليها إلى تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تدمج المنظور الجنساني في التنمية الزراعية والريفية الوطنية وإلى الاستثمار فيها؛ وضمان حقوق النساء والفتيات الريفيات في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق وريادة الأعمال وحصولهن عليها؛ والإقرار بما تقمن به من رعاية وأعباء عمل منزلي غير مدفوعي الأجر وتقليصهما وإعادة توزيعهما؛ وتحسين البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية من أجل دعم السياسات والإجراءات الداعمة للنساء والفتيات الريفيات بكل تنوعهن.

43 - وتشدد الدول الأعضاء على الميزة المراعية للمنظور الجنساني لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية (الأرجنتين وأستراليا وبيرو وكولومبيا ونيبال) وإنشاء وتعزيز آليات تمويل مراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك الوصول إلى الأموال العامة وفرص الأعمال التجارية والتعاونية للنساء والفتيات الريفيات (ألبانيا)، ومصرف للمرأة (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، وتعميم الخدمات المالية الشاملة للمرأة من خلال الجمعيات القروية للادخار والقروض والمشاريع الصغرى التي تستهدف 1,5 مليون امرأة (مصر)، والتتقيف المالي للقيادات النسائية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (السلفادور)، واستثمارات القطاعين العام والخاص في المناطق الريفية لجذب واستبقاء المقيمت (اليونان)، وتقديم الائتمانات والإعانات لأسر الفلاحين والشعوب الأصلية التي لا تملك أرضا أو أرضا كافية لاستئجارها أو شرائها، والتي تقيد في الغالب الأسر التي تعيلها نساء (غواتيمالا)، ومصارف الادخار الريفية تضم نساء في مجالس

(38) Federal, Provincial and Territorial Ministers responsible for the Status of Women, "Joint declaration for a Canada free of gender-based violence", 22 January 2021.

(39) Front Line Defenders, *Global Analysis 2021* (Dublin and Brussels, 2022).

إدارتها، وتيسير تقديم الائتمانات للنساء (هندوراس)، والائتمانات الصغرى للنساء الريفيات والبدييات ودعم تعاونياتهن (جمهورية إيران الإسلامية)، والائتمانات للمشاريع القائمة على الزراعة التي تملكها النساء (بنما)، وصندوق من منظور جنساني وتنقيف مالي للنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية (بيرو)، والتمويل البالغ الصغر للنساء (المملكة العربية السعودية)، ودعم المزارعات للحصول على الائتمان (صربيا)، وبرامج حوارية إذاعية — 11 لغة وطنية رسمية لتعزيز مشاركة الأعمال التجارية المملوكة للنساء في المشتريات العامة (جنوب أفريقيا)، ودعم التعاونيات النسائية (الأردن وتركيا) والمنح المقدمة للمزارعات، بمن فيهن المشرديات داخليا، وللشركات الناشئة والأعمال التجارية القائمة في مجال البستنة وزراعة التوت وزراعة الكروم (أوكرانيا).

44 - وتقدم الدول الأعضاء الدعم لفرص العمل اللائق وزيادة الأعمال للنساء والفتيات، بما في ذلك التدريب والتواصل وصناديق إطلاق الأعمال التجارية (الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وبيلاروس، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وصربيا، وغيانا، وكندا، وكوت ديفوار، ولبنان، والمكسيك، وملاي، والمملكة العربية السعودية، وميانمار).

45 - وفي أستراليا، برنامج رائدات الأعمال العتيدات مفتوح لجميع الشابات اللواتي تراوح أعمارهن بين 10 و 24 سنة، ومبادرة دعم المؤسسات تدعم الوصول إلى رأس المال في المراحل المبكرة وتوجيه الخبراء لرائدات الأعمال تمهيدا لدخولهن الأسواق المحلية والعالمية. والتزمت حكومة كندا بتقديم 19,9 مليون دولار كندي (2018-2023) لمنح التعلم المهني التحفيزية للنساء ومليار دولار كندي إضافي للصندوق العالمي للنطاق العريض من أجل ربط 98 في المائة من الكنديين بالإنترنت العالي السرعة بحلول عام 2026 وجميع الكنديين بحلول عام 2030، ما يسمح للنساء والفتيات اللاتي يعشن في المجتمعات الريفية والنائية والشمالية بالوصول عبر الإنترنت إلى المعلومات والموارد والدعم لأعمالهن. وفي جورجيا، تشجع الحكومة على استخدام رائدات الأعمال للإنترنت والخدمات الرقمية. ورُصد ما مجموعه 30 مليون سول في ميزانية بيرو لاستراتيجية ريادة الأعمال للنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية (2022) لتمويل مشاريع الزراعة والثروة الحيوانية والغابات. وفي جنوب أفريقيا، تسعى منصة SheTradesZA على الإنترنت إلى تسجيل 10 000 شركة تملكها وتديرها النساء سنويا في إطار تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتسهم حكومة ألمانيا في إطار تعاونها الإنمائي الدولي بمبلغ 75 مليون يورو منذ عام 2017 في مبادرة تمويل رائدات الأعمال.

46 - وتركز البلدان أيضا على تحسين الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية من قبل النساء وزيادة القدرة على تحمل تغير المناخ. وفي الأرجنتين، أطلقت خطة متكاملة للمرأة في الأسرة والفلاحة والمزارعة والمنتمية إلى الشعوب الأصلية، بعنوان "في أيدينا"، لإضافة قيمة إلى الإنتاج والتسويق من جانب المرأة الريفية. وفي السلفادور، تُبذل جهود لتنفيذ تدابير متزايدة للقدرة على تحمل تغير المناخ في النظم الإيكولوجية الزراعية لمشروع الممر الجاف الذي تنفذه، بالتعاون مع النساء والرجال العاملين ضمن الأسر الزراعية. وفي ملاوي، يهدف البرنامج المعزّز للأشغال العامة الذكية مناخيا إلى تحقيق نسبة مشاركة تبلغ 50 في المائة للنساء في الوظائف المتصلة بإدارة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية المقاومة للمناخ وبحفظ البيئة. وفي إسبانيا، تقدّم إعانة مالية إلى الرابطة الوطنية للنساء العاملات في مصايد الأسماك لدعم المرأة وإبراز أهميتها في قطاع صيد الأسماك والتوعية بدورها وبإسهامها.

47 - وتشكل معالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذية مصدر قلق للعديد من الدول الأعضاء، مع أن الاستجابات لا تتناسب مع الزيادة المذهلة في انعدام الأمن الغذائي المجسّن. ففي جنوب أفريقيا، يطال البرنامج الوطني للتغذية في المدارس تسعة ملايين متعلم في 20 000 مدرسة تقريبا من أفقر المدارس في جهد طويل الأمد لمكافحة سوء التغذية والحد من الجوع وتحسين ارتياد المدرسة. وتتفد بنن أيضا برنامجها الوطني المتكامل للغذاء المدرسي، المطبّق حاليا في أكثر من 5 000 مدرسة. ويشكل إشراك المزارعات والمنتجات في تحسين الزراعة الأسرية والبساتين المنزلية، التي غالبا ما تستخدم البذور الأصلية وتنتج محاصيل محلية، وفي تعزيز النظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية نهجا متبعة في الأرجنتين، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوت ديفوار، ومصر، ونيبال، والنيجر، ودولة فلسطين. وفي الأرجنتين، تطال الإعانة الغذائية 2,4 ملايين شخص، 94 في المائة منهم من النساء، وهي مصممة لضمان توفير سلة غذائية أساسية لدعم التغذية والإنتاج المحلي وتوزيع المحاصيل الغذائية. وإضافة إلى ذلك، تدعم الخطة الوطنية لمكافحة الجوع الأمن والسيادة الغذائيين وتقدم إعانات إلى العمال الريفيين المؤقتين والموسميين، نساء ورجالا، الذين يعملون في ظروف غير نظامية وغير مستقرة.

48 - ونظر عدد قليل نسبيا من الدول الأعضاء في أعمال الرعاية في تقاريره. وتعكف حكومتا الأرجنتين والمكسيك على وضع نظم وطنية للرعاية، وحكومة كولومبيا على وضع سياسة عامة بشأن الرعاية، وحكومة كندا على التخطيط لنظام وطني للتعليم المبكر ورعاية الطفل مصحوب بمرافق وهياكل أساسية في جميع أنحاء البلد. والعمل جار على تنفيذ مبادرات مماثلة للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المجتمعات النائية في بوتسوانا وفي جميع أنحاء جنوب أفريقيا. وفي أستراليا، يدعم الصندوق المجتمعي لرعاية الطفل نحو 900 خدمة للحد من الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما للأطفال والأسر في المجتمعات المحرومة والريفية والنائية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وفي إسبانيا، يسعى أحد المشاريع الاستراتيجية للانتعاش والتحول الاقتصادي (2022) إلى تحويل اقتصاد الرعاية، وتوليد فرص عمل جيد ومستقر وتنمية شاملة للجميع ومنصفة ومستدامة تعزز المساواة بين الجنسين وتكافح تناقص سكان الريف.

49 - وأبلغت الدول الأعضاء عن مجموعة متنوعة من التدابير المتخذة لتعليم النساء والفتيات في مجتمعات الأقليات العرقية ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات النائية والريفية، كخطة العمل الوطنية لتحقيق المساواة للروما والمصريين وإدماجهم ومشاركتهم في جمهورية ألبانيا (2021-2025)؛ ومشروع تحديث التعليم والتدريب المهنيين في الزراعة في أرمينيا للمزارعين والمزارعات؛ والمراكز الجامعية الإقليمية في أستراليا التي تتيح للطلاب في المناطق الريفية والنائية والأقاليم التسجيل في دورات التعليم العالي عبر الإنترنت مع البقاء في مجتمعهم المحلي، حيث تشكل النساء 75 في المائة من المسجلين؛ ومراكز الموارد المرأة في أذربيجان التي توفر التدريب والدعم للنساء الريفيات في مجال بدء الأعمال التجارية؛ وخدمة تعليم السكان الأصليين في المكسيك التي استفادت منها أكثر من 900 000 امرأة بين عامي 2020 و 2021؛ وفي بنما، توفير التعليم المتعدد الثقافات والثنائي اللغة من منظور جنساني والتدريب على محو الأمية لنساء الريف وبنما وكونا وإمبيرا. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تيسر استراتيجية "الأعشاش الثنائية اللغة" عقد اجتماعات بين الأجيال تنقل فيها الجدات والأمهات والعَمَمَات وأفراد المجتمع المحلي اللغة والثقافة إلى الأطفال؛ وقد استفاد من هذا البرنامج نحو 5 000 طفل ينتمون إلى 34 من الشعوب الأصلية والبوليفية المتحدرة من أصل أفريقي.

50 - وأبلغت دول أعضاء عدة (الأرجنتين، وأستراليا، وألبانيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، وكندا، وكوت ديفوار، والمكسيك) عن إجراءات تدخل ترمي إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة للنساء والفتيات في المناطق الريفية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية ومنع ومعالجة العنف الجنساني. وقدمت حكومة الأرجنتين معلومات بلغات Tehuelche و Guaraní و Wichí و Qom عن قانون الوقف الطوعي للحمل (2021). ويشير تقرير كوت ديفوار إلى أن مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل يهدف إلى تحسين فرص حصول النساء والمراهقات على خدمات جيدة في مجال الصحة الإنجابية وصحة الطفل وخدمات صحة الأم وزيادة توفّر العاملين في مجال الصحة الإنجابية في المناطق الريفية. وفي نيبال، يهدف برنامج الموجات فوق الصوتية الريفية إلى تحديد حالات الحمل المعقدة في الوقت المناسب في المناطق الريفية، حيث لا تتوفر الخدمات الإشعاعية عادة، وضمان الوصول إلى مراكز الرعاية الشاملة للتوليد وحديثي الولادة في حالات الطوارئ. ويوفر برنامج الكرامة الصحية في جنوب أفريقيا منتجات صحية مجانية للنساء والفتيات في المدارس الريفية والزراعية الفقيرة ويدعم التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التصنيع المحلي للمنتجات الصحية.

51 - وتعتري فجوات كبيرة بشكل واضح البيانات والإحصاءات المتاحة عن النساء والفتيات الريفيات في المجالات المواضيعية التي يناقشها هذا التقرير. وأبلغت الدول الأعضاء عن إحراز بعض التقدم رغم الاضطرابات في العمليات الإحصائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وقامت المكاتب الإحصائية الوطنية (إسبانيا، وأوكرانيا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسويد، وقيرغيزستان، وكندا، وملاي، وموريشيوس) بخطوات لتحسين الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب الجنس وغيره من الخصائص التي ينبغي أن تقضي إلى معلومات محسنة عن النساء والفتيات في المناطق الريفية. وأجرت بلدان عدة (أرمينيا، وأستراليا، وأوكرانيا، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وكولومبيا، ومصر) أو هي في صدد إجراء دراسات استقصائية عن استخدام الوقت ستساعد في تقييم مسائل عدة منها الحصة غير المتناسبة من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها النساء والفتيات الريفيات.

52 - وفي عام 2022، تعكف حكومة البوسنة والهرسك على إجراء أول تعداد زراعي لها منذ عام 1960؛ ومن المتوقع أن يوفر هذا التعداد ثروة من البيانات المصنفة حسب الجنس يُستَـرشد بها في السياسات والتدابير الزراعية المراعية للمنظور الجنساني في المناطق الريفية. وفي السويد، أجرى مجلس الزراعة أيضاً دراسة استقصائية في عام 2020 حول تحديات وإمكانيات المساواة بين الجنسين في الزراعة.

53 - وفي عام 2021، أجرت حكومة المكسيك المسح الوطني لديناميات العلاقات الأسرية، الذي يوفر معلومات عن العنف الذي تعاني منه النساء والفتيات الريفيات. خططت حكومة هندوراس لإجراء دراسة استقصائية وطنية متخصصة بشأن العنف ضد النساء والفتيات في عام 2022. وأنشأت حكومة بيرو المرصد الوطني للعنف ضد المرأة وأفراد الأسرة، الذي يجمع وينتج البيانات والمعلومات، ويتابع التقيد بالسياسات العامة الحكومية والالتزامات الدولية في هذا المجال.

جيم - تعزيز الصوت الجماعي والدور القيادي وصنع القرار لجميع النساء والفتيات الريفيات

54 - تشدد الاستنتاجات المتفق عليها على المشاركة والقيادة الكاملتين والمتساويتين والهادفتين للمرأة الريفية في القطاعين العام والخاص وفي القرارات والسياسات والمبادرات التي تمسّ بسبل عيشها ورفاهها وقدرتها على الصمود، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية. وهي تدعو النساء والفتيات الريفيات إلى ممارسة

صوتهن الجماعي وتحمل مسؤولياتهن وممارسة قيادتهن وتنظيم النقابات والتعاونيات ورابطات الأعمال التجارية والانضمام إليها.

55 - وتعكس التقارير فعالية الحصص الجنسانية في دعم مشاركة المرأة وقيادتها في الحياة العامة والسياسية، ولا سيما في الانتخابات البرلمانية والوطنية والبلدية والمحلية التي سيشمل النساء الريفيات (أرمينيا، وألبانيا، وبنن، وجورجيا، وكوت ديفوار، ونيبال، ودولة فلسطين) وفي مجالس الإدارة والإدارة العليا في مكان العمل (كندا). وفي عام 2019، وسّعت النيجر نظام الحصص الجنساني لدعم تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار على مستويي الحكومة وإدارة الدولة وفي لجان الأراضي، وفي بيرو، حدد القانون 30982 حصصاً للجنسين في إدارة مجتمع الفلاحين. وفي جمهورية كوريا، ترصد الحكومة باستمرار ما إذا كان العمل جارٍ على بلوغ الحصة الجنسانية المحددة قانوناً والبالغة 40 في المائة في عمليات صنع السياسات الزراعية.

56 - وفي جمهورية إيران الإسلامية، تشغل 2 393 امرأة منصب رئيسة مجالس قروية، في زيادة من 2 167 امرأة في عام 2018. وخلال الفترة 2018-2022، عملت 3 547 امرأة عضواً في المجالس القروية، بزيادة تناهز 50 في المائة عن الفترة السابقة عندما كان هذا العدد يبلغ 2 428. وتساعد مشاركة المرأة الريفية في المجالس القروية على تحديد ومواجهة ورصد التحديات التي تصادفها في سياق زيادة قدراتها على صنع القرار وإظهار فوائد زيادة مشاركتها.

57 - ودعمت البلدان أيضاً قيام النساء الريفيات بتنظيم مجموعات مجتمعية (بوتسوانا)، وبناء قدرات النساء على الاضطلاع بأدوار قيادية كرئيسات قرى وأعضاء في مجالس المقاطعات والأقاليم يشاركون في إعداد خطط عمل التنمية المحلية وتنفيذها ورصدها (كمبوديا)، والمشاركة في رابطة المرأة الريفية في سلوفينيا ومجلس المرأة في المناطق الريفية (سلوفينيا) وشبكة الأعمال التجارية للمرأة الريفية (أوكرانيا)، والقيادة وصنع القرار في تعاونيات الأغذية الزراعية (إسبانيا) وإدارة الحياة البرية (السويد).

58 - وفي أستراليا، تهدف المنح التي يقدمها برنامج Lead and Succeed إلى دعم المشاريع الرامية إلى مساعدة النساء في المناطق الريفية والنائية والأقاليم، ونساء الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس والمسنات والنساء ذوات الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجات الميل الجنسي ومغايريات الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملات صفات الجنسين والنساء من خلفيات متنوعة ثقافياً ولغوياً. وتهدف المشاريع إلى زيادة المساواة بين الجنسين، وتوسيع فرص المشاركة الاقتصادية للمرأة ودورها القيادي، وخلق أماكن عمل أكثر أماناً واحتراماً. وفي كولومبيا، وضعت الحكومة مبادئ توجيهية لتعزيز مشاركة المرأة الريفية في أماكن الدعوة وصنع القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي في قطاع التنمية الزراعية والريفية. وفي جورجيا، يواصل مجلس المساواة بين الجنسين، الذي أنشئ عام 2010، تقديم المساعدة التقنية لإعداد خطط عمل مراعية للمنظور الجنساني وتقديم خدمات بلدية للمرأة الريفية، وهو زار 59 من 64 بلدية، على أن تتم زيارة آخر خمس بلديات في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي غيانا، عقدت حلقات عمل بين عامي 2019 و 2020 لتعزيز مشاركة وقيادة نساء الشعوب الأصلية والمرأة المحلية على أعلى مستويات صنع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وعُقدت حلقات دراسية في قيرغيزستان في عام 2022 للقيادات النسائية المحلية بشأن الحقوق في الأراضي، ما حفّزه على المشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة واستخدام موارد الأراضي وفي المناقشات العامة لمشروع قانون الأراضي.

رابعاً - الاستنتاجات

59 - شرعت الدول الأعضاء في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثانية والستين رغم التعقيدات التي أوجدتها الأزمات المتتالية والتي تؤثر على جهود التنمية على الصعيد العالمي. غير أن التنفيذ والنتائج كانت متفاوتة عبر البلدان والمجالات المواضيعية. ولا تزال هناك فجوات وأوجه عدم مساواة كبيرة بين الجنسين، بل أظهرت في بعض الحالات زيادات مثيرة للقلق، مثل معدلات الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، واستعصاء، مثلاً في حقوق المرأة الريفية وحصولها على الأرض وغيرها من الموارد الإنتاجية والتحصين العلمي للفتيات الريفيات. كما أن التفاوت بين قدرة البلدان الأعلى دخلاً والبلدان المتقدمة النمو، من جهة، وقدرة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان النامية المكبلة بالتحديات، من جهة أخرى، على تأمين الحيز المالي اللازم لتوظيف استثمارات مراعية للمنظور الجنساني في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات، يشكل هو أيضاً مصدر قلق بالغ.

60 - وتُظهر الدول الأعضاء في تقاريرها التزامها بتعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية للنهوض بالمساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز والعنف الجنسانيين ضد النساء والفتيات الريفيات. وأظهرت البلدان تزايد إدماج الأشخاص المتنوعين جنسياً في المناطق الريفية في هذه التدابير. وتدعم الدول الأعضاء مشاركة النساء والفتيات الريفيات ودورهن القيادي في مجال السياسة العامة وفي المنظمات المحلية والتعاونيات وهياكل الحوكمة. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على آليات التمويل المراعية للمنظور الجنساني والعمل اللائق وفرص قيادة المشاريع للمرأة الريفية في إطار البرامج والمبادرات الشاملة، فضلاً عن العديد من الجهود المحددة الأهداف لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. وأبلغت الدول الأعضاء عن مجموعة من التدابير التي تعكس النهج المتداخلة والمشاركة بين الثقافات إزاء التعليم في المناطق الريفية وتوسيع نطاق تغطية الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في بعض البلدان.

61 - ومع ذلك، فإن معظم الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية واسع جداً وعام من حيث الغرض ويبدو أنها ليست موجهة تحديداً لدعم النساء والفتيات في المناطق الريفية. وقد تكون للتدابير التي تستهدف وتمول النساء والفتيات الريفيات ومجتمعاتهن المحلية نتائج أقوى. ومن الضروري توسيع نطاق معظم الجهود التي تكشف عن إحراز تقدم ليكون لها آثار دائمة وواسعة النطاق.

62 - واستناداً إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء، يلزم بذل جهود متجددة لرسم وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية مصممة وممولة لتحسين الصحة والتعليم وأعمال الرعاية والأمن الغذائي وسبل كسب العيش القادرة على الصمود للنساء والفتيات الريفيات، ولا سيما لتحمل التبعات غير المتناسبة للأزمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويلزم إيلاء اهتمام منهجي لضمان حصول النساء والفتيات الريفيات على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية بما في ذلك ملكية الحسابات الرقمية وخدمات الرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة. ولا توجد سياسات وبرامج تدعم الفتيات الريفيات لإتمام تعليمهن. وأبلغ عدد قليل من البلدان عن أعمال الرعاية، ولم يرد إلا ذكر بسيط للخدمات والهياكل الأساسية، ولا سيما المياه والطاقة، اللازمة للحد من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر للنساء والفتيات الريفيات وإعادة توزيعهما. ومع تزايد انعدام الأمن الغذائي ليلعب مستويات مأسوية على الصعيد العالمي، يلزم بذل جهود حازمة وتعاونية للقضاء على الجوع وسوء التغذية. ورغم تسليم الدول الأعضاء بالحاجة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، يجب تحويل سياسات وبرامج التنمية الريفية بغية مواجهة التحدي المناخي وبناء قدرات النساء والفتيات الريفيات على الصمود.

63 - وتمثل الإحصاءات الجنسانية مجالاً آخر يستحق مزيداً من الاهتمام. ومع استئناف المكاتب الإحصائية الوطنية عملها في أعقاب عمليات الإغلاق الناجمة عن الجائحة، لا يزال إنتاج البيانات المصنفة حسب الجنس والإحصاءات الجنسانية وتحليلها واستخدامها غير مكتملة في أحسن الأحوال. ورغم الإبلاغ عن تقدم في استقصاءات استخدام الوقت، فإنه يتعين إيلاء انتباه متزايد لصنع السياسات والاستثمار المالي لتحقيق مستويات كافية من المعلومات الكمية والنوعية عن النساء والفتيات الريفيات ليُسترد بها في وضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تحقق تحسينات ملموسة.

64 - لقد بيّنت الأزمات المتتالية استمرار أهمية التعجيل في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها والحاجة الملحة إلى القيام بذلك. وسيلزم توظيف استثمارات واتخاذ إجراءات متزايدة للحاق بالركب، وتعزيز حقوق النساء والفتيات الريفيات ومواردهن وقدرهن على الصمود، وإحراز تقدم حاسم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات الريفيات بحلول عام 2030.